تصحيح اخطاء

١ حورد في اعلان مشروع تنظيم مدن هيكلي رقم (٥٨) علىالصحيفة ٧٨٤ من العدد ١٤٤٠ من الجريدةالرسم،
كلمة (الهندسية) خطأ وصوابها (الهندية).

٢ ــ ان الاسم الصحيح لرئيس بلدية كفرنجة هو على العزبي المفلح وليس على المفلح العزبي كما نشر خطـــاً في العدد
١٤٦٤ من الجريدة الرحمية .

٣ ـ ذكر على الصحيفة ٤١ من العدد ١٤٦٦ الصادر بتاريخ ١٩٦٠/١/١ القطعة رقم (١٢٢) من حوض البلارقم ٧ من اراضي قرية عنبه خطأ والصواب رقم (٢٢٢) وكذلك على الصحيفة ٤٢ من العدد نفسه قرة المنقر من اعمــال قضاء مادبا خطأ والصواب قرية المشقر .



عان : الاثنين ؛ شعبان سنة ١٣٧٥ ه . الموافق ، شباط سنة ١٩٦٠م. العدد ١٤٧٠

الفهرس

الرد	
الامــة	مجلس
اع رقم (۲) لسنة ۱۹۲۰ صادر بمقتضى المادة (۲) من نظام الدفاع رقم (۲) لسنة ۱۹۳۹ ،	امر دق
قم (۱۸) صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين الم	قرار ر
صادر عن مجلس الوزراء بمقتضى المادة الرابعة من قانون ضريبة الاملاك في القرى الفلسطيني ٤	مرسوم
قم (۱) لسنة ۱۹۲۰	نظام ر
و خطے ا	تصيحب

دار الدرق لطباط والنفر والتوزيع بمسان



عجلس الامة

نى (فىين للنفل كمر و (لمِندَ للأرونية (لِيهُمّية

بمقتضى الفقرة الثالثة للمادة ٧٨ من الدستور

نصدر ارادتنا بما هو آت :

تفض الدورة العادية لمجلس الامـــة في نهاية يوم الاحد الواقع في (٢٠) شعبان سنة ١٣٧٩ هجرية الموافق (٣١) كانون الثاني سنة ١٩٦٠ ميلادية .

۲۸ رجب سنة ۱۳۷۹ هجرية

الموافق ٢٦ كانون الثاني سنة ١٩٦٠ ميلادية

أنحتين بط ... لال

وزير الداخلية رئيس الوزراء

وصفي ميرزا هزاع الجالي

أمر دفاع رقم (۲) لسنة ١٩٦٠

صادر عقتضى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ٩٣٩،

نظراً لحاجة الجيش العربي الاردني الى زرائب الاغنام الكائنة فى قرية الطيبة ، العائدة الى السيد عبد الله الفتاح من دير جرير و المستأجرة من قبل السادة تماري و نقل وعبيني ، ولما تقتضيه المصلحة العبامة آمر بالاستيلاء عليها بالاستناد لاحكام الفقرة (ب) من المادة الثانية من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٦٠/١/٦٩ لغاية ١٩٦٠/١/٢٩ مقابل اجرة معقولة تقوم بتقديرها لجنة من الجيش العربي الاردني .

197-/1/18

رئيس الوزراء هزاع المجالي

قرار رقم (۱۸)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٢٤/١/٩٥١ رقم ٩١٨٩/٢/٣١ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير احكام المادة الثامنة من قانون التقاعد رقم ٣ لسنة ١٩٤١ وبيان ما اذا كان يجوز لمجلس الوزراء اعتبار الحدمة العسكرية الموقتة التي يقضيها بعض الضباط المتقاعدين الذين يعادون للعمل لقساء راتب مقطوع او بالمياومة خدمة مقبولة للتقاعد اذا طلب الضابط ذلك عند اعادته الى الحدمة في وظيفة دائمة : وبفرض جواز اعتبارها خدمة مقبولة للتقاعد هل يشترط ان تكون هذه الحدمة بموجب عقد خطى ام لا ?

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية المؤرث ١٩٥٩/١٠/٢١ وكتاب وزير الدفاع المؤرخ ١٩٥٩/١٠/٢٨ وكتاب وزير الداخلية المؤرخ ٢٨/١٠/٢٥ وتدقيق النصوص القانونية تبين لنا ان المادة الثانية من قانون التقاعد رقم ٣ لسنة ١٩٤١ تنص على ان احكام هذا القانون لا تنطبق على افراد الجيش العربي باستثناء الملكيين منهم .

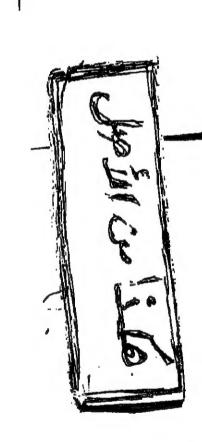
وحيث ان الاشخاص الذين اعيدوا للعمل بالمياومة او لقساء راتب مقطوع حسباً هو واضع من طلب التفسير والكتب المرفقة به لم يستخدموا في وظيفة ملكية وانما اعيدوا للعمل في خدمة عسكرية فان قانون التقاعد المشار اليه لا ينطبق عليهم ولا يجوز لمجلس الوزراء ان يمارس بحقهم صلاحيته المنصوص عليها في المسادة الثامنة من هسدا التقانون وهي المادة الباحثة عن الخدمة المؤقتة بموجب عقد .

ولهذا فان تقرير ما اذا كانت الخدمة المسؤول عنها تعتبر خدمة مقبولة للتقاعد ام لا انحــــــــا يكون بالاستناد الى احكام قوانين التقاعد العسكرية على اعتبار ان هذه الخدمة هي خدمة عسكرية كما اسلفنا .

ومن الرجوع لقانون تقاعد الجيش العربي رقم ١٠ لسنة ١٩٤٤ نجـد انه اوجب في مادته الرابعة تطبيق احكام الفصول الثالث والرابع والخامس من قانون التقاعـــد رقم ٣ لسنة ١٩٤١ على ضباط الجيش العربي الدائميين مع مراعاة بعض التمديلات التي نص عليها ومن جملتها تمديل المــادة الثامئة الواردة في الفصل الثالث منه حيث استعيض عنها بالنص التالي :

(تحسب الحدمة المقبولة للنقاعد لضباط الجيش العربي الدائميين من تاريخ احرازهم اول رتبة كضابط دائمي او كنسابط احتياطي او من تاريخ التحاقهم في الخسدمة في سائر الرتب . ولا تدخل في الحساب اية خدمة قام بها الضابط قبل باوغه الثامنة عشرة من عمره وتدخل في حساب الحدمة المقبولة للتقاعد المدد التي يقضيها هؤلاء الضباط في الاسر من قبل العدو . واية خدمة سابقة لضابط دائمي في الجيش العربي بما تحسب خدمة مقبولة للتقاعد بمقتضى هذا القانون بشرط ان تكون قد دفعت عائدات التقاعد بهامها عن الخدمة المذكورة . واذا التحق ضابط ما بوظيفة تابعة للتقاعد بمقتضى احكام قانون التقاعد فان خدمته في الجيش العربي كضابط دائمي او كضابط احتياطي وفي سائر الرتب تحسب خدمة مقبولة التقاعد بمقتضى ذلك القانون بشرط ان تكون قد دفعت عائدات التقاعد بتمامها عن الحدمة المذكورة ، ولا تدخل في حساب التقاعد اية مسدة بقي فيها ضابط ما بدون استخدام) .

ومن ذلك يتضح انه لم تعد ضرورة لتفسير احكام المسادة الثامنة من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٤١ فيما يختص بالمستخدمين العسكريين . والتفسير يجب ان ينصب على المسادة المذكورة كما عدلت بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه كانفا . وهذه المادة نصت على ان الخدمة المقبولة للتقاعد هي خدمة الضباط الدائمين من تاريخ احرازهم



اما قانون التقاعد المسكري رقم ٨ لسنة ١٩٥٤ الذي حل محل قانون تقاعد الجيش العربي المشار اليه فقــــد اجاز في مادته الرابعة اعتبار خدمة الضابط بمقتضى عقد خدمة مقبولة للتقاعد اذا نص العقد على تخويله حق التقاعد.

وكذلك فان قانون التقاعد العسكري الجـــديد رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٩ اقر هذه القاعدة كما هو واضح من نص

ومن هذا كله يتضح أن الضابط الذي يعاد في خدمة عسكرية مؤقتة سواء أكان متقاعداً أو غيير متقاعد لا تحسب له هذه الخدمة المؤقتة كخدمة مقبولة أذا كانت هيذه الخدمة في ظل قانون تقاعد الجيش العربي رقم ١٠ لسنة ١٩٥٤ . أما أذا كانت في ظل قانون التقاعد العسكري رقم ٨ لسنة ١٩٥٤ أو في ظل قانون التقاعد العسكري رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٩ فانها تحسب خدمة مقبولة للتقاعيد أذا كانت بموجب عقيد خطي يتضمن نصاً على تخويل صاحبها حق التقاعد . هذا ما نقرره في الاكثرية بتفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر ۲۱/۲۱/۹۵۹

عضو عضو عضو عضو رئيس الديوان الخاص مندوب وزارة المالية المستشار الحقوقي عضو محكمة عضو محكمة بتفسير القوانين لرئاسة الوزراء التمييز التمييز رئيس محكمة التمييز (غالف) شكري المهتدي الياس الخوري موسى الساكت علي مسار

المخالفة

ـ المادتان القانونيتان المطلوب تفسيرهما هما المادتان الثانية والثامنة من قـــانون التقاعد رقم (٣) لسنة ١٩٤١ على ضوء الايضاحات التالية التي ادرجها ادناه جلاء لموضوع التفسير وتبيانا لمبواعثه واسبابه لان (الفتوى على قدر النص) اي نص الواقعة المستفق عنها .

أ - كتاب معالي وزير الدفاع رقم ١/٢/١ ٢٠٤ تاريخ ٢٠٤/٢/٢٥١ المرفوع لدولة رئيس الوزراء وقد جاء فيه مانصه (انتسب الرئيس الاول رقم (١٨٢) السيد توفيق ايوب الى الخدمة في الجيش العربي بتساريخ ٢٠٤/٢/٢٦١ واستخدم باجرة يومية تعادل رواتبه مع العلاوات التي كانت تصرف له اثناء خدمته العسكرية وكان يمارس خلال هذه الخدمة جميع الاعمال والصلاحيات التي كان يمارسها اثناء خدمته العسكرية وبقي مستخدماً لغاية ٥/٧/١٩١ ثم اعبد استخدامه برتبة رئيس أول من تاريخ ١٩٥٧/٢٥١ وصدرت الارادة الملكية السامية باعادته من ذلك التاريخ وبالاستناد الى المواد ٣ و ٥ و ١٢ من قانون التقاعد المسكري رقم (٨) لسنة ١٩٥٤ والتي تقرأ على ضوء بعضها بعضا فارجو ان تتكرموا دولتكم باتخاذ القرار اللازم لاعتبار هذه الفاصة واليمة للتقاعد مضافة الى خدماته السابقة) .

ب _ كتاب معالي وزير المالية رقم ج/٢٦/٢/٢٩١ تاريخ ٢١/١٠/١٩٥٩ المرفوع لدولة رئيس الوزراء و الذي جاء فيه ما نصه : ارفع لدولتكم صورة طبق الاصل عن كتاب معالي وزير الدفاع رقم ١٩٥١/١/٢٠ تاريخ ٢٠٤١/٢/٢٠

(نشأ اشكالان عند تطبيق المادة (٨) من قانون التقاعد رقم (٣) لسنه ١٩٤١).

الاول : حول استخدام الجيش لبعض الضباط المتقاعدين او غير المتقاعدين باعمال يقوم بها الضباط العاملون لقاء راتب مقطوع او مياومات تعادل راتب الضابط العامل مع العلاوات هل يعتبر هذا النوع من الاستخدام خدمة مؤقتة بعقد يجوز ان يسمح مجلس الوزراء العالي باعتبارها مقبولة للتقاعد اذا طلب الضابط ذلك عند اعادته للخدمة ضابطا في الجيش وهل تعني كلمة عقد الواردة في المادة (٨) المذكورة العقد الخطي او انها مطلقة تشمل الاستخدام المشار اليه على اعتبار انه تعاقد تم بموافقة الطرفين .

الثاني : مدى انطباق قانون التقاعد رقم (٣) لسنة ١٩٤١ المشار اليه بالنسبة للحالة موضوع البحث على ضوء المادة (٢) منه .

فارجو ان تتكرموا باحالة هذا الموضوع على الديوان الخاص لتفسير القوانين لتفسير نص المادتين ٢ و ٨ من قانون التقاعد رقم (٣) لسنة ١٩٤١ .

ج _ كتاب معالي وزير الداخلية الموجه الى معالي وزير المـــاليه رقم ٢٧/١/١٥٥١ تاريخ ٢٨/١٠/١٩٥٩ ونصه :

ابعث لمعاليكم طيا بنسخة كتاب مدير الامن العسام رقم ق ح/١٦/١٦/١٠٠ تاريخ ٢٧/٩/٩٥٩ وصورة عن مرفقه استدعاء قائد مقاطعة الزرقساء الرئيس الاول السيد محمد الحسين وارجو التفضل باعادة النظر في أمر اعتبار خدمات المذكور بالراتب المقطوع من ١٩٥٩/٦/٢٥ لنهساية ١٩٥٩/٢/٢٠ خدمات مقبولة للتقاعد حسب الطريقة التي عولجت فيها قضية الضابط الرئيس الاول السيد توفيق أيوب .

٢ ـ أما المادتان القانونيةان المطلوب تفسيرهما من قانون التقاعد رقم (٣) لسنة ١٩٤١ بقدار ما يتصل بالبيانات السابقة فها :

المادة ٢ – لا يطبق هذا القانون واية الغاءات صادرة بمقتضاه على افراد الجيش العربي ويستثنى منهم موظفو الجيش العربي الملكيون .

المادة ٨ – تحسب الخدمة المقبولة للتقاعد من تاريخ تعين الموظف في خدمة دائمة في الحكومة على انه يجوز ان تحسب الحدمة تحت التجربة والحدمه المؤقمة بمقتضى عقد الني تسبق تماماً الحدمة الدائمة في الحكومة خدمة مقبولة للتقاعد اذا سمح بذلك مجلس الوزراء بناء على طلب ذلك الوظف عند تعيينة في الحدمة الدائمة .

Charles Constant

٣ ــ بما تقدم يتضح ان الوقائع المطلوب الاجابة عليها على نــوء مقاصد واضع القانون في المــادتين ٢ و ٨ من قانون التقاعد رقم (٣) لسنة ١٩٤١ هي :

ضابط احيل على التقاعد او استغني عنه وبعد ذلك استخدمته سلطات الجيش باجرة يومية او براتب مقطوع للقيام بالاعمال التي كان يقوم بها قبل احالته على التقاعد او الاستغناء عنه وظل كذلك الى ان اعيد استخدامه بارادة ملكية فهل خدمته في الفترة الواقعة ما بين احالته على التقاعد او الاستغناء عنه الى ان اعيد استخدامه بارادة ملكية هي خدمة عسكرية او مدنية "

ب ـ وهل الخدمة المتساءل عنها آنفا تعتبر خدمة مؤقتة بمقتضى عقد ويشملها نص المادة (٨) الذي اثبتناه سابقاً .

والجواب على السؤال الاول حسب اجتهادي هو ان الخدمة موضوع البحث هي خدمة مدنيسة وليست خدمة عسكرية اطلاقاً والمستند في ذلك قانون الجيش العربي لسنة ١٩٣٧ والقسانون المعدل له سنة ١٩٣٦ فالمادة (٢) من قانون الجيش لسنة ١٩٣٧ عرفت النسابط بانه كل فرد من افراد الجيش العربي حائز على تفويض من جلالة الملك المعظم كما ان المادة (٢) من قانون تعديل الجيش العربي لسنة ١٩٣٦ نصت : (تكون الرتب في الجيش العربي لمن هم دون درجة ضليا على رتبة وكيل ونقيب ونائب وعريف وجندي اول وجندي ثاني وخصصت لكل واحد من هؤلاء شارة خاصة .

فن هذه النصوص يتضح ان افراد الجيش العربي هم النسباط والافراد الذين هم دون درجة الضباط وهؤلاء جميعاً هم المسكريون وخدماتهم فقط هي الخدمات العسكرية وعلي هذا فالذي كان ضابطا واحيل على التقاعد او استغني عنه ثم استخدمته سلطات الجيش باجرة يومية او براتب مقطوع وأركن له رتبة معينة ولم يكن تعيينه واستخدامه بارادة ملكية فهو موظف ملكي (مدني) لان الجيش يستخدم موظفين ملكيين كما هو مفهوم المادة (٢) من قانون التقاعد رقم (٣) لسنة ١٩٤١ التي ادرجنا نصها آنفا وخدمته خدمة مدنية مؤقتة ولو انه يقوم بالاعمال التي كان يقوم بها عندما كان ضابطا قبل احالته على التقاعد او الاستغناء عنه لان قيامه بهذه الاعمال لا يجعله ضابطا وانما الذي يحلف ضابطا وانما الذي يحلم ضابطا وانما الذي يحلم ضابطا كان منتحلا صفة رسمية تحت طائلة المقاب من اجل ذلك فاني اخسالف الاكثرية المحترية ولو انه ارتداها لكان منتحلا صفة رسمية تحت طائلة المقاب من اجل ذلك فاني اخسالف الاكثرية المحترمة في خدمة عسكرية .

والجواب على السؤال الثاني حسب اجتهادي هو ان الخدمة موضوع البحث والتي قلت انها خدمة مدنية مؤقتة هي خدمة بعقد يجوز لمجلس الوزراء العالي السلم يسمح باعتبارها خدمة مقبولة التقاعه بالاستناد الى نص المادة (٨) من قانون التقاعد رقم (٣) لسنة ١٩٤١ . لان كامة العقد في هذه المادة وردت مطلقة واطلاقها لم يقيد بنص او دلالة فهي تشمل الاستخدام موضوع البحث اذ ان العقد كا عرفته المادة (١٠٠٣) من قا نوننا المدني (المجلة) هو التزام المتعاقدين وتعهدهما امرا وهذه المعاني متوفرة في هذا النوع من الاستخدام .

ه ـ ان دولة رئيس الوزراء طلب من الديوان الخاص تفسير المادتين ٢ و ٨ من قانون التفاعد رقم (٣) لسنة ١٩٤١ كما دولة رئيس الوزراء طلب من الديوان الخاص تفسير المادتين ٢ و ٨ من قانون التفاعد وقم الموجه لمعالي وزير العدلية وقصه : (ارسل لمعالميكم طبيًا نسخة كتاب معالي وزير المالية رقم ج/٢٠/٢/٣٦ تاريخ ١٩٥٩/١٠/١٠ مع صورة عن مرفقيه بشأن تفسير المادتين (٣ و ٨) من قانون التقاعـــد رقم (٣) لسنة ١٩٤١ وارجو احالتها الى الديوان الخاص لاعطاء التفسير المطلوب وموافاتي به) .

والديوان الخاص مقيد بتفسير النص الذي طلب منه تفسيره طبقاً المادة ١٢٣ (١) من دستور الملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٥٣ ونصها (للديوان الخاص حق تفسير نص اي قانون لم تكن المحاكم قد فسرته اذا طلب اليه ذلك رئيس الوزراء) .

ولذلك ارى ان ذهاب الاكثرية المحترمة لتفسير نص المادة (٨) من قانون تقاعــــد الجيش العربي رقم ١٠ لـــنة ١٩٤٤ ونص المادة (٤) من قانون التقاعد العسكري رقم (٨) لـــنة ١٩٥٤ ، فيه خروج على صلاحية الديوان لان دولة رئيس الوزراء لم يطلب تفسير هذه النصوص .

1909/17/21

ممثل وزارة المالية المستشار الحقوقي جمال الحسن

مرسوم صادر عن عجلس الوزراء

عَقَتْضَى المادة الرابعة من قانون ضريبة الاملاك في القرى الفلسطيني

استنادا الى الصلاحيات المخولة لمجلس الوزراء بمقتضى الارادة الملكية السامية المؤرخة في ١٩ تموز سنة ١٩٥٠ والصادرة في العدد ١٩٥٠ من الجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ آب سنة ١٩٥٠ وعمل المالك المسلحيات المنصوص عنها في الفقرة (٢) والفقرتين (أ ، ب) من المادة الرابعة من قانون ضريبة الاملاك في القرى الفلسطيني رقم (٥) لسنة ١٩٤٢ اصدر المرسوم التالى :

١ - يسمى هذا المرسوم (مرسوم فئات ضريبة الاملاك في القرى والابنية الصناعية لسنة ١٩٦٠ – ١٩٦١ المالية)

أ _ تعـــدل وتنزل فشات الضريبة المفروضة والمبينة في ذيل قانون ضريبة الاملاك في القرى في المناطق المذكورة في ادناه بمقدار ٥٠/ باستثناء الصنف رقم (١) .

ب ـ تستوفى الضريبة عن الابنية الصناعية بمدل ٥٪ من صافي قيمة الجارها السنوي الخمنة به وققساً المادة التاسعة من القانون .

القضاء

نابلس

القريــــة	القضـــاء	القريسة	القضاء
 عرائه	جنين	ابو دیس	القدس
		بيت حنينا	
کفر راعي ال	•	شـمفاط	
المغير		الطور	
سيثلون		عرب السواحرة	
يعبد		عطروت	
	m, i	عناتا	
باقة الغربية	طولكرم	لفت_ا	
خربة جباره		نفي يعقوب	
کور		47.0	
			الخليسال
اجنسينيا	نابلس	بني نعم	0.
اسكاكه		بیت امر	
اماتين		بیت کاحل شمعة ا	
اوصرين		خربة ام برج	
باقة		الخليل المارية	
برقة		الريحية	
بر قی <i>ڻ</i>		سعير ااه .	
ي بزاريه		الشيوخ - نسال	
بيتا		صنع الجابري	
 تل	•	عرب الجهالين عرب الكعابنه	
تلفيت		طرب الحمايته	
- جالو د		ala.	جنين
جاعين		تلفيت	,
جنسافوت.	•) •	جبع	•
مينه	4 · · · ·	جلمه ۱۱	
- حوریش		رابا	
جيت		رمان	
لمريد المراد	1. O	. زبابده	
حواره		زېده	. :
خرية صير		سيلة الظهر	
خربة قيس		عجه	
دوما		صانور	1.00

Charles Constant